مركز الإحسان للدراسات السنية النبوية

إصدار رقم
١

كتاب فيه:

علل الحديث

ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف
مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة

للإمام أبي حفص القدوس
عمرو بن علي بن بحر السقاء البصري
(ت ٢٤١ هـ)

رواية
محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي
(ت ٢٨٦ هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق
د. محمد الطبراني

ح مركز إحسان ، ١٤٣٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الفلاس، عمرو بن علي
كتاب فيه علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة. / عمرو بن علي الفلاس؛ محمد الطبراني .- جدة، ١٤٣٨هـ
٣٧٣ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٦ - ٣ - ٩٠٨٨٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - الحديث - علل ٢ - الفقه الإسلامي - مذاهب ٣ - الاختلاف (أصول الفقه) أ. الطبراني، محمد (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٥٨ ١٤٣٨/٣٢٠٧

جميع الحقوق محفوظة
لوقف إحسان لإحياء السنة النبوية

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ/٢٠١٧م

مركز إحسان للدراسات السنة النبوية
Ihsan Center for Prophetic Sunnah Studies

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - جدة
هاتف : ٠٠٩٦٦١٢٦١٤٢٢١١
فاكس : ٠٠٩٦٦١٢٦١٤٢٢٦٦
واتس آب : ٠٠٩٦٦٥٦١٤٤١١١٣
البريد الإلكتروني : info@ihsancenter.com
الموقع الإلكتروني : www.ihsancenter.com

فِهْرِس الدّراسة

الموضوع — الصفحة

تفاريقُ جديدةٌ منْ اخبارِ عمْرِو بْنِ عليّ [١٧ ـ ٣٠]

١ ـ منْ فائتِ مصادر الترجمة ١٧
٢ ـ جدّه لأمّه، بحْرُ بْن كَنِيز السّقّاء ١٨
٣ ـ جدُّه لأبيه ١٩
٤ ـ علاقتُه بيحيى القطّان وإعْظامُه له ٢٠
٥ ـ بعْضُ صَحْبِه ٢٢
٦ ـ موقفه من أبي حنيفة ٢٤
٧ ـ رقّتُه ٢٥
٨ ـ اهْتمامه بمسالك الرواية ومَخارج الْأخْبار ودقّتُه في ضبْط المْتون ٢٦
٩ ـ وصْفُ آخرِ مجْلسٍ للإمْلاء عَقَدَه الْفلّاس قبْلَ موْتِه بيوْمٍ ٢٧
١٠ ـ الفلّاس في الْأراجيز الحديثيّة التّعْليميّة ٢٩
١١ ـ ثناءُ الأئمّة عليْه ٣٠

لَمحاتٌ عن الْكتابِ ومنْهجِه [٣٢ ـ ٤٥]

١ ـ هل هذا هو كتابُ الضُّعفاء؟ ٣٢
٢ ـ من قضايا العنوان ٣٣
أ ـ اسْم الْكتاب ٣٣
ب ـ ذكْرُ الْفقاهة في الْحديث ٣٤
ج ـ الْبُعْدُ الْبُلْدانيُّ في التّصْنيف ٣٥
٣ ـ سِماتُ التّأْليف عنْد عمْرو ٣٧
أ ـ لُزومُ جَدَد الرّواية والْإحجامُ عنْ إيرادِ مُسْتَنْبَطاته ٣٧
ب ـ الْأمُّ إلى الاخْتصار والاقْتصادُ في الرّواية ٣٧

ج ـ جوْدةُ التّصْنيف ٣٨
٤ ـ منْ عادات المؤلّف في الْكتاب ٣٩
٥ ـ طريقةُ الْكِتَاب في سَوْقِ العلل ٤٣

منْ أثر الشّيْخيْن في الْكتاب [٤٦ ـ ٥٨]
١ ـ صيغةُ الحكاية في الْعلل عن الشّيْخيْن في التّحْديثِ أو التّرْك وقيمتُها عنْد النّقّاد ٤٦
٢ ـ عباراتٌ للشّيْخيْن بمدْلول نقْديّ ٥٠
٣ ـ مُسَاجلاتٌ نقديةٌ بيْن الشّيْخيْن ٥٦
٤ ـ ظهورُ شأْوِ يحْيى بْنِ مَعينٍ في حياةِ شيْخيْه ٥٨

رسُوم الْكتاب في تُراث الْخالفين [٥٩ ـ ٦٦]
١ ـ كُتُبُ الْفلّاس مواردُ سائغةٌ لأعْمال الْبخاري ٥٩
مواصفاتُ نقولِ الْبُخاري عن أبي حفص ٦٠
أ ـ كثْرتُها واتّساعُ فنونِها ٦٠
ب ـ اعتزازُ الجعْفي بالأخْذِ عنْ شيْخه ٦٠
ج ـ أنّه أمينٌ على ألْفاظ المؤلّف ٦١
٢ ـ ضروب من إفادة المؤلفين في العلل من الكتاب ٦٢
أ ـ ابْنُ أبي حاتم الرازي ٦٢
ب ـ الدارقطني ٦٥

اسانيدُ الْكتاب [٦٧ ـ ٧٤]

أفْرادُ الْكتاب [٧٥ ـ ٧٨]

تصْحيحاتُ الْكتاب [٧٩ ـ ٨٩]

وصْفُ الْأصْل ومنْهجُ التّحْقيق [٩٠ ـ ٩٦]
١ ـ وصْف النّسْخة ٩٠
٢ ـ سَنَدُ النّسْخة ٩٢
٣ ـ وقْفيّة الْجزْء ٩٤
٤ ـ منْهج التّحْقيق ٩٥
٥ ـ رموز التحقيق ٩٦

فهرس الموضوعات

* قوس النور ٥
* فهرس الدراسة ١٥
* النص المحقق ٩٧
* فهرس الآيات ٣٣٣
* فهرس الأحاديث ٣٣٥
* فهرس الآثار ٣٣٧
* فهرس الأعلام ٣٤٠
* مناقل الدراسة والتحقيق ٣٤٣

قوْسُ النُّور(١)

الحمد لله مُزْجي النِّعم ومُدِيمِها، والصلاةُ على هادي الخلائق وشفيعِها؛ وبعْد:

كانتْ كتبُ أبي حفْص الصّيْرفيّ إلى سنواتٍ خلتْ في حكْم الْمَعْدوم، ما عرفها أحدٌ ولا اسْتهْدى إليْها بوجْه، ولا نَهضَ للتّفْتيش عنها ناهض، للظنّ أنّها أعزُّ منْ بَيْضِ الْأَنُوق والْأبْلَقِ الْعَقُوق، ثمّ لِغَلَبة الْيأْس منْ وِجْدانها بما تَبَاعد الْعهْدُ بيْننا وبيْنَ آخرِ المتملّكين لها أو الْمُحِيلين عليْها... لكنّ قَدَراً مِنْ سابغِ النّعْمةِ أبْقى نسْخةً يتيمةً منْ كتاب الْعلل ردْحاً من الدّهْر قابعةً في خزانة ابْن يوسف بمراكش تحت رقم ٦٨٤، يمرُّ عليها آحادُ الْعلماء وعامّتُهمْ مُصْبَحَهم ومُمْساهمْ.. ما الْتفتوا إليها قطُّ ولا رعوْها حقَّ رعايتِها، وزَوَاهمْ عن التّفرُّس فيها والْبَصَارَةِ بها، عُروّ المجموع عن عنْوان، وشأْنُ النّاس من الزّهادة في مُكابدةِ الصّعْب من الْمراكب، والتّولُّعِ بالمسْلك السّهْل، ولا سيما ممّا انْكشف حجابُه ولاحَ بريقُهُ؛ لأنّه يُعْفيهم منْ ضنك الاخْتيار ومَضَايِقِه ـ وما كلُّ أحدٍ يُحْمَدُ ارْتيادُه ـ؛ فَتَراهمْ يَتَطارحون لأجْل ذلك على الاشْتغال بالْكتاب الْواحد يكْشفُه أحدُهمْ تطارُحَ الْفَرَاش، ولوْ وسِعهُمُ التّنْقيرُ عنْ هذا الْكثير النّادر الْمُتَوَاري ممّا لم يُعْلم، لم يقعْ هذا التّهارُش، ولا نازَعُوا الْكتاب صاحبَه الْمُضْنَى من التّنْقير عليْه والسّابقَ إلى إبْدائه، ولا همُّوا بسَرِقَتِه أوْ كادوا... وفي ذلك ما فيه منْ هدْر الجهْد والْوقْت بالتّوارُدِ على عملٍ لا يَتَعيّن فيه جمْعٌ، وإشعارٌ برقّةِ الدّين والْجراءةِ على الفِرْية، ممّا لا يُناسبُ هذا العلْم الشّريف الْمُنِيف.

---

(١) مشْرعُ بُدُوّ الهلال؛ وهو اصْطلاحٌ فلكيٌّ قديم.

وليس هذا الْكتابُ ممّا تخْفى قيمتُه، إذْ هي لائحةٌ في جُمْلة أمور:

ـ أنّه ثالثُ كتابٍ في الْعلل ـ بعد كتابيْ عليِّ بْنِ المديني (ت٢٣٤هـ) والإمام أحْمد (ت٢٤١هـ)[1] ـ يقعُ الْعثورُ عليْه ويُكْشفُ عنْه اللّثامُ لأوّل مرّة، بعْد أنْ ظلّ قُروناً عَديدة في حيِّز المفْقود، ونسْختُه الْأنْدلسيّةُ الْإسْناد، الْمغْربيّةُ الْوِراقة والدّار، هي الْوحيدةُ في الْعالم فيما أحْسَب.

ـ أنه منْ أنْفس الآثار النّقْديّة لمدْرسة شُيُوخ الْإمام الْبخاري، في النّصْف الْأوّل من الْقرْن الثّالث؛ بما احتجنه من أشْهرِ الآراء النّقْديّة لشيْخي الْبصْرة الْأكْبريْن يحْيى بْنِ سعيد الْقطّان وعبْد الرّحْمٰن بْن مهدي، وهو بذلك يُعْتبرُ أوْسَعَ مدوّنةٍ مُفْرَدَةٍ تجْمع أقْوالَهما[2].

ـ أنّه يحْتفظُ بعنْوانٍ تفْصيليٍّ دالٍّ ونادِر: «كتابٌ فيه عللُ الْحديث ومعْرفة الْفقهاء الثّقات من الضّعاف ممّا اجْتمع عليْه الْعلماءُ منْ أهْل الْبصْرة»؛ زيْداً على ما يطْرَحُ منْ قضايا تتعلّق بمنْهج التّصْنيف؛ ككوْنِه يجْعلُ وَكْدَهُ تمْييزَ الرّواة الثّقات من الضّعاف المخْتصّين بصُقْعٍ مُعَيّن كالْبصْرة.

ـ أنّه أنْموذجٌ يكْشف عنْ إرْهاصاتِ تقْعيدِ المنْهج التّاريخيّ عنْد المحدّثين في الْبصْرة، ومُنَاخِ الْقضايا التي كانتْ رائجةً بها.

ـ أنّه تضمّن نُصوصاً وآثاراً كثيرةً اسْتبدّ بها لا توجدُ في غيْره؛ فهي منْ أفْراده.

ـ أنَّ عِرَاضَ نُصوصهِ على ما نُقِلَ منْها، أسْفَرَ عنْ تصْحيح كثيرٍ من الْأوْهام في الْعزْو، وتعْديلِ بعْضٍ من الْأحْكام النّقْديّة.

وكان منْ أعْضَلِ ما مَرّ بنا في هذا الجزْء، أنّ المؤلّفَ كتبه على عيْنٍ من مُتلَقٍّ بعيْنِه في زمنٍ بعيْنِه، افْترض فيه جُمْلةً من الْكفايات الفنّيّة والمنْهاجيّة، وقدْراً من المعرفة بالنّصوص والْقضايا والتّمثُّل الصّناعي، فأدّاه ذلك إلى طَيٍّ

---

(١) برواية ابنه عبد الله وزياداته.

(٢) أي: ممّا وصلنا.

سياقاتِ النُّصوص والإغْماض في ذِكْر المتون باخْتصارها حِيناً والاجْتزاءِ بطَرَفِ بعْضها دون تمامها حيناً، خصوصاً فيما يوردُه حكايةً لمجالس النقّاد، وهي كما تعلمُ مثارٌ لقضايا تروجُ بين ذوي الصّنْعة، وفيها من الاخْتزال والْحَوَالَة والتّضْمين والاقْتصار على كنى الرّواة ومجرّدِ أسْمائهم، واقْتضابِ النُّصوص والْإيماء إليها برؤوس المسائل، وإرْسالِ الاصْطلاح لـمْ يصِرْ بعدُ مسْكوكاً، واسْتراعِ الْأحْكام النّقْديّة بعباراتٍ طُويتْ عنْ مجال التّداول، وإيرادِ الْإسنادِ مُجرّداً عنْ متْنه تعْويلاً على اشْتهاره وما هو بمشْتهرٍ الْيوْم. . . فإن انْضاف إلى مَا مَرّ تصْحيفٌ مُلْبِسٌ أوْ سقَطٌ خفيٌّ، كانَ التفطُّن للْمرادِ أبْعَدَ منالاً وأعزَّ إدراكاً؛ فمنْه أنّه حكى عنْ شيخِه الْقطّان أنّه كان «يقولُ في الرّهْن: إنْ كان بأكْثرَ ممّا يَسْوَى، فهو بما فيه، وإنْ كان بأقلّ رُدَّ عليْه الْفضْل»[1]. وفي المسْألة اسْتِغْلاقٌ جرّه اخْتصارٌ دعا إليْه اشْتهارُ المسألةِ في حِينِه؛ وتفْصيلُها: «فِي الرَّهْنِ: يَهْلِكُ في يدي الْمرْتَهِن؛ إنْ كانتْ قيمتُه والدّيْنِ سَوَاءً، ضاع بالدّيْن، وإنْ كانتْ قيمتُه أقلَّ من الدّيْن، رَدَّ عليْه»[2]. وليس هذا ممّا يُدْرَكُ بداهةً.

ومنْ مصاعب تحقيق هذا السِّفْر أيْضاً، التّردُّدُ في اعْتبارِ ما هو منْ كلام المؤلّف جمْلةً واحدةً أوْ جُمَلاً؛ فإنّ بعْضَ الْفقرات تتضمّن حكْما نقْديّاً على راوٍ من الرّواة تسْتحقّ أنْ تُفْرَد برقْمٍ خاصّ، وبعْضَها أحْياناً يتعلّق بسؤالٍ أوْ قضيّة تتعلّق بأمْثلة متعدّدة، فهلْ يسوغ إفْرادُها لأنّ كلّاً منْها قضيّةٌ بعيْنها أمْ يجوز الجمْع بيْنها تعِلَّةَ الخيط المعْنويّ الذي ينْتظمُها؟.

وكان منْ نتائج النّظَر في تصْحيح الْكتاب، أنّ ممّا يُسْتعانُ به على إدْراك سياقِ الْخبر المرْويّ في النّقْد خاصّةً طلبُه منْ وُجوهٍ شتّى لا منْ وجْهٍ واحد، فإنّ الْحكايةَ المنْقولةَ ـ للمثال ـ عنْ يحْيى القطّان، قدْ تجدُها محكيّةً لابْنِ

---

(١) العلل: ر: ٥٨.

(٢) ن: مزيد التعليق على المسألة في موضعها من الكتاب.

المدينيّ أوْ أبي مُوسى الزَّمِنِ أو الْفلّاس أوْ بُنْدار... ولا بدّ في واحدٍ من الأَسْبِقةِ أنْ يكون أوْعَبَ وأصْرَحَ في ذكْرِ ما يُميطُ لثامَ الْغُموض عن المعْنى منْ غيْره، وقدْ يزيدُ أحدُ مَخَارج الخبر زيادةً لازمةً بدونها لا يتّضحُ المعْنى. فيكونُ ضرْبُ كلام بعْضِهمْ ببعْضٍ، تحرّياً لإدْراك مناخ النّصّ الذي وقع فيه إنْتاجُه.

وغالبُ الظنّ ـ المؤسّسُ على التّقَرّي وترْدادِ النّظر ـ أنّه لو بلغنا تراثُ كثيرٍ من مُجايلي الفلاس أمْثالِ مَنْ ذكرْنا، لوجدْنا أنّ أحدَهمْ وحْدَه يقومُ بعُظْم رواياتِهمْ، ويَنْقُل إسْوةً بهمْ ما ينقلُونه، فلا يبْقى لكلّ أحدٍ منْهم ممّا ينْفرِدُ به إلّا الشّيْء الْقليل[1]، وقدْ خلصْنا إلى هذه النّتيجة بعْد أنْ وقفْنا كثيراً عنْد أخْبارٍ ونُصوص في كتاب أبي حفص، لـمْ تُسْعفْ بإضاءتها إلّا مرْوياتُ أقْرانه ومُجايليه بالعراق خاصّةً، وهو ما قدْ نسمّيه بالْقدْرِ المشْترك في الرّاوية الذي يُنْتجه في الْعادة اتّحادُ الشّيوخ والزّمان والْمكان؛ فلهذا كان المعْنى الذي يُنْتجُه تسْليطُ نصٍّ على نصٍّ آخَرَ في موضوعه ـ وقدْ تحقّقتْ لهما شروطُ الْوَثاقة ـ أصحّ وأدقّ من المعنى الذي تُنْتجُهُ قراءةُ نصٍّ معْزول، مهْما تسلّحت القراءةُ بآليّاتٍ قويمة.

ومنْ فوائد كتاب الْعلل، أنّه يحدّدُ أيْن ينْتهي كلامُ المؤلّفِ، لتخْليصِه منْ كلام منْ نقل عنْه؛ لأنّ بعْضاً من النّصوص النّقْديّة التي تؤُوبُ في أصْلها إليْه، تُعْزَى أبْعاضٌ منْها في الْعادة لناقِليها، خاصّة إذا طال النّقْل، فيُظَنُّ لأوّل وهْلةٍ أنّ مبْدأه فحسبُ للفلّاس دون بقيّتِه؛ كما في الخبر المتعلّق بإرْسال ابْن جُرَيْج[2].

ومعلومٌ أنّ تصْحيح النّصّ دون التّعْليق عليه تَفَصٌّ أنيقٌ من الْعُهْدة، ولكنّه

---

(١) يُسْتثْنى من هذا عليُّ ابن المديني؛ لأنّه في ظنّي لا يدْخُلُ تحْت هذا النّظر، ولوْ وصَلَنا تراثُه كاملاً لَكانَ مستبِدّاً بكثيرٍ منْ تراث هؤلاء المذْكورين مجْتمعين، ولا عكْس.

(٢) العلل: رقم ٢٩٢.

مفوّتٌ لأمريْن عظيميْن: تمرُّسٍ بفهْم قضايا النّصوص، وكشْفُها للشُّداة. فما كانَ منْ تعْليقي على نصوص الْكتاب فمنْ هاته الْبابة، وبدهيٌّ أنْ يُخالفني الصّوابُ لماماً وأنْ يُخالفني أكثر، وأنا في كِلا الحالَيْن أفْزَعُ إلى قصْدٍ سليم، ومُرَامٍ عالٍ؛ إنْ شاء الله.

ولعلّ قارئاً يُلِمُّ بعمَلِنا هذا، فيُسِرّ النّجْوى: كمْ أسرف هذا المحقّق على نفْسه، وكمْ ألْزم نفْسَه غيْرَ مُلْزَم، وليستْ هاته الورقاتُ بالْكاد مما يحْسُن أنْ يسْتحيل سِفْراً. ولِضَريبِ هذا وغيْرِه أقول: إنّ معاناة نصوص النّقدة المتقدّمين، ليْس من الْيُسْر بذاك، ورُبّ كلمةٍ يسْبِقُ إلى وَهم القارئ الْعَجْلان حَيْدُها عن الصّواب، ويقْترحُ تَبَعاً لذلك رَدَّها ـ اعْتسافاً ـ بزعْمه إلى الْجَدَد ـ وهو الْوجْهُ الذي استقرّ عليه نَظرُه، وبلغ إليْه علْمُه ـ، فيفْسِدُ الأصْل منْ حيْثُ لا يرْعوي، وإنّما جنى عليه جهْلُه بما تعني تلْك الْكلمةُ في الوقْت الذي قيلتْ فيه، لانْزوائها مع مرّ الزمن رُوَيْداً رويْداً عنْ مجال التّداول، ولو تلبّث مليّاً واستشارَ طبقة المؤلّفات الموافِقة في الفنّ والتّاريخ، لكانت ربّما أنارتْ دربَه، وأقالتْ عِثَاره.

ويُخْطئ من يظنُّ أن هاته النُّصوص التي جلبها المؤلف طيّعةٌ بالبوْح عمّا فيها، فإنها تحتاجُ لمعرفةٍ عميقةٍ بجملة القضايا التي كانت رائجةً في رحْبة الْحديث، وبالمتون التي كانت متداولة، وبإدْراكٍ حادٍّ للحيثيات والسياقات الخاصة التي تحكمُ إصداراً نقديّاً معيّناً.

وهذا الذي وصفْتُه هو الذي جعل أكْثرَ ما أخْشاهُ أنْ أسْتهين بمعارضة نصوص الْكتاب بالمنْقول عنْها ولوْ لدى متأخّر، فيذْهبَ بذلك عنّي صوابٌ خفيٌّ، أو تنْبيهٌ نبيه، فإنّ المحقّقَ مهْما بلغتْ مدارج رُقِيّه في الصّنْعة، لا يلْتفتُ إلى كلّ مُعْضلات النُّسْخة إلّا ببَلاغٍ من نُسخٍ هاديةٍ موفورة، فإنْ عُدمت، نُزّلتِ الاقْتباساتُ عنِ الأصْل ـ إنْ وُجدتْ ـ منْزلتَها، على أنّ هذا من الضَّرَائِرِ المرْتكَبة، لِمَا يعْتري المنْقولَ في الغالِبِ منْ أفانينِ التَّصَرُّف.

وأمّا صنيعُنا في التّخْريج، فالدّلالةُ على الوجْه الذي ذكره المؤلّفُ

للحديث دون غيْرِه، وجلْبُ مُتابعاته وذكْرُ نُبَذٍ من اخْتلافِ لفْظه أو الزّيادة عليه، ومحاولةُ تقْريب الحكْم عليه ـ لا الحكْمُ عليه، إذْ ليْس بمسْطاعنا ذلك ـ دون سَوْق الْمُعَارضات أو الْمعاضَدات، ولا التّهمُّمِ بإيرادِ غيْرِه من الْوجُوه؛ لأنّ ذلك خارجٌ عنْ شرْطنا، ولأنّه يُفْضي ـ حتى مع إعْماله ـ إلى خلْط الصّحيح بالضعيف، ضرورةَ أنّ طريقَ المؤلّف إلى الحديثِ قدْ يصِحُّ أو يضْعُفُ، وقدْ توجدُ له طريقٌ أو طرُقٌ أخرى يختلفُ الحكمُ عليها بحَسَبِها ولا يسَعُنا تَعاطيها. وما كان في الْمَناقل منْ طريق المؤلّفِ فلا أدْرجُهُ في التّخْريج الْبتّة، وإنّما أحيلُ عليْه لتصْحيح النّصّ وتوْثيقه.

وقد نشطْتُ ـ باديَ الرّأي ـ لجمْعِ كلام النّقّاد في الرّواة المختلف فيهم ممّنْ وقع ذكْرُهُ في هذا الجزْء، وقطعْتُ في ذلك شوْطاً غيْر قصير، ولا سيما حين كانتْ أسماءُ هؤلاء تتخلّلُ قضايا التّاريخ والْعلل في أوّل الكتاب ووسطِه، لكنْ لمّا اخْتصّتْ عُظْمُ مسائلِ آخِرِ الْكتاب بالحديث عنْهم، وبدا أنّ الْحواشيَ اسْتأسدتْ على نصّ الفلّاس وأخذتْ بخِناقِهِ، وصارَ التعليقُ عاقّاً لأصْلِه، كففْتُ عنْ سيرتي الْأولى، واقْتصرْتُ على أنْ أُحيلَ في كلّ راوٍ إلى كتابيْن جمعا فأوْعَيَا، وهما تهذيب الحافظ المزي، وإكْماله للحافظ مغلطاي، وفيهما من النُّقول المحْشورة، والمجْلُوبات النّادرة، ما لا يخفى على العالِمين.

وقد قرّ عنْدي أنْ لا أحشّي على النّصّ بنقْلِ الْأحْكام النّقْديّة إلّا لطائفةٍ من النُّقّدَة يجمعهم إطارٌ زمنيٌّ محدّدٌ هو زمنُ الْفلّاس أو بُعيْدَهُ بقليل، فلا تخْرجُ هذه المناقِلُ عنْ طبقة شيوخِه وأقْرانِه وتلاميذه، إمّا بالأصالة منْ كتبهمْ، أوْ بسواها من الْوسائط المأْمونة وإنْ كانتْ متأخّرة، ضرورةَ أنّ الاسْتئناسَ بهاته الْأحكام، سواء أكانتْ مؤكّدةً لما عنْدَنا أو مباينةً له، أشدُّ غناءً في تبيّن الجوّ العلْميّ ومناخ الْقضايا منْ أحكام المتأخّرين، التي لا تعْدو أنْ تكون قراءةً مسْبورةً لمجْمَل الأحْكام التي وَقَفوا عليها، أدّاهُمُ اجْتهادهمُ المؤطَّرُ بقواعد الفنّ إلى اخْتيارٍ أوْ ترْجيحٍ إنّما أصْبح مُلْزِماً في الْغالب عنْد غيابِ كتُبِ التّأسيس أوْ ضَيَاعِها أو عدمِ الثّقةِ بالنّاقلِ عنْها، أمّا وأنّ نصّ الْفلّاس هذا ـ أوْ

ما يشبهُه إنْ وُجِد ـ منْ فترة التّأسيس، فلا يصحُّ البتّة محاكمةُ ما فيه إلّا إلى ما يُناظرُه ويماثِلُه على مستوى البِنْية والدّلالة. ودعانا إلى هذا التّحديد المنهجيّ ـ وإنْ لم نفْلحْ في طَرْدِه لصُعُوبته البالغة ـ محاولةُ اسْتشْراف أنْماطِ تفْكير محدّثي القرْن الثّالث، ومشامّة القضايا التي أسْهمتْ في بناء أحْكامهم، عَقَديّةً كانتْ أم فِكْرانية[1] أمْ صِناعيّة. وليْس هذا حَاشَ للهِ طَمْراً للتّراكم العلميّ الخطير عنْد المتأخّرين ولا إغْفالاً له، ولكنّه قصْدٌ إلى التّشبُّع برُوح هاته النُّصُوص يوْمَ أنْ أُنْتجتْ، بالانْفكاك «المؤقّت»[2] عنْ سلْطة القراءات المتأخّرة، فإنّ تسْليطَ أحْكام «التّقْريب» للْمثال اعْتسافاً على رُواة هذا الْجزْء، مُذْهبٌ بالْكليّة للْفائدة المرجوّة منه؛ لأنّنا نهْدرُ بذلكَ فُرْصةَ الاستغْلال والاسْتقْلال الْعِلْميّ في معْرفة أصولِ وحيْثيّات ودلائلِ تبنّي مثْلِ هذه الْأحكام عنْد ناقدٍ عظيمٍ جِهْبذٍ كالحافظ ابْن حجر رَحِمَهُ اللهُ، ومثْلُ هذا هو الذي جَعَلَ الْجانبَ النّقْديَّ في علم الْحديث ضامراً أشدَّ ما يكونُ الضُّمور، فإنْ رجَوْنَا منَ الْكتاب أنْ يدلّنا على مَسَالكِ أولئك، فلا تذهبْ بكَ الظُّنُونُ في غيْرِ ذلك.

وإنّي أبْرأُ إلى الله جلّتْ قدْرتُه وتعالى اسْمُهُ أنْ أقَعَ في إمامٍ في الحديث أو مُنْتَسِبٍ إليه عامداً، إلّا ما زاغَ به الْقلمُ ولمْ أقْصدْ إليه، فإنّ الْكلامَ في حَمَلَة شريعةِ رسولِ الله شديدٌ، وعُقْباهُ وَخيمةٌ، ونحْنُ إنْ كان لنا شأْنٌ ـ ولا إخالُهُ ـ فبِشَرَفِ انْتسابِنا إليهمْ، وإصْحارِنا عنْ فضْلهمْ، «نعوذُ بالله من الْحَوْرِ بعْد الْكَوْرِ».

هذا، ومَنِ اشْتغل بالحديث اليوْم لَقِيَ الْألاقي، لقلّة عَصَبَته، وفُقْدانِ الْمذاكرةِ فيه، وضعْفِ الْعَنَاءِ في تعاطيه، وتأخُّر انْقداحِ الْفهْم للمُنْخرِطِ فيه إلّا بعْد رَدْحٍ، لارْتكازه على النّسيئة فلا يُنْتجُ للتّوّ، فإنْ ظفرْتَ فيه بعد هذا بمنْ يرْفعُ عنكَ سآمَةَ الوُحْدان، وترقّيْتَ معه في أطْوارِ الْبحْث، خشي أنْ يكونَ

---

(١) مصطلح نحته أ. د. طه عبد الرحمٰن.

(٢) هذا احْتراز لازم.

ذلك علّةَ إدْراكك، ومادّةَ ترَقّيك، فيقْطعُ الْوُصْلة رجاءَ أن ينْقطع مددُكَ بذلك... ورجاؤُنا أن لا ينْقطعَ بالله، عليْه التُّكْلان، وله الشُّكْران، وهو حسْبُنا ونعْم الْوكيل.

و«لمركز إحسان لدراسات السُّنَّة النبوية» سابغ الامتنان على احتفائه بالكتاب وتقديره له، ودعواتي له بالنجْح المطرد لما هو بسبيله من الخير المقيم.

انْتدَبَنَا الله للخيْر، ورزقَنا حبَّه، وأيْداً على لُزومِ سبيلِه، وخِيَاراً منْ أهْله يتواصوْن بالحقِّ والصّبْر.

وكتبه

محمّد بْن محمّد الطّبَراني (الْحُسيْني الصّقلّي)

أستاذ علوم القرآن والتفسير بكلّيّة اللّغة العربيّة

جامعة القاضي عياض، مراكش

ISBN 978-603-90889-3-6